مقياس: تمويل التجارة الدولية السنة الثالثة ليسانس تجارة دولية السداسي الخامس.

المحاضرة رقم(01): مدخل لتمويل التجارة الدولية المفهوم والأهمية:

عناصر المحاضرة:

- تمهيد

1-مفهوم التمويل.

2- أهمية التمويل على مستوى اقتصاديات الدول

3- أشكال التمويل.

4- مصادر التمويل الدولي.

- **تمهيد:**

إن توسع العلاقات التجارية بين الدول والتكتلات الاقتصادية، أدى إلى تعقد العمليات التجارية وزيادة مخاطرها، مما تطلب ضرورة تدخل الهيئات المالية وخاصة المؤسسات المصرفية من أجل ضمان السير الحسن لهذه العلاقات.(تمويل العمليات التجارية من خلال مجموعة من التقنيات والأدوات، ضمان حقوق الأطراف التجارية المختلفة من المتعاملين الاقتصاديين). وبالتالي تعزيز وتقوية المبادلات الخارجية وتشجيع قطاعات النشاط الاقتصادي.

1-مفهوم التمويل:

- التمويل بالمفهوم التقليدي هو: الحصول على الأموال و استخدامها لتشغيل وتطوير المشاريع الاقتصادية.

لذا يعتبر التمويل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال -خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج-.

- ويعرف "موريس دوب" التمويل على أنه وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة.
- وهناك من يعرفه على أنه: الإمداد بالأموال اللازمة في وقت الحاجة لها.
- أو هو وظيفة إدارية(الإدارة المالية) تتعلق بإدارة مجرى النقد لتمكين المؤسسة من تجسيد أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من إلتزامات في الوقت المحدد.

مما التعاريف السابقة يترتب على التمويل مايلي:

- الحصول على النقد واستثماره في عمليات مختلفة لأجل تطوير مشاريع عامة أو خاصة.
- تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا مقارنة بالقيمة النقدية المتاحة حاليا(العائد المتوقع).
- المخاطر المتوقعة، واتجاهات السوق المالية.

2- أهمية التمويل على مستوى اقتصاديات الدول:

من المؤكد أن سياسات التنمية في أي بلد من خلال ما يخططه من مشاريع يعتمد بشكل كبير على القدرات والاحتياجات التمويلية، فكلما زادت وتنوعت المشاريع الاقتصادية كلما زادت الحاجة للتمويل.

ولذا للتمويل أهمية بالغة في تحقيق رفاهية أي البلد بسبب:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع والتي يترتب عليها زيادة مناصب الشغل، تحقيق التنمية الاقتصادية، تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع.

أما فما يخص أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية فتتمثل في:

- زيادة قدراتها الإنتاجية ، تحسين مرددوها ووضعيتها المالية، تحقيق أهدافها.
- تعظيم الأموال المتاحة للاستثمار والعائد المتوقع منه.
- إتاحة الفرصة للتنبؤ بالاستثمار المستقبلي من أجل معرفة مقدار الأموال اللازمة(الجانب الاستراتيجي).

3- أشكال التمويل .

- هناك عدة أشكال لتمويل و التي نذكر منها :

1.3- التمويل المباشر و غير المباشر:

* **التمويل المباشر**: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي . و هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية).

أ- المؤسسات: تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و الصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص .
- إصدار سندات .
- الائتمان التجاري.
- التمويل الذاتي .
- تسهيلات الاعتماد ..الخ.

ب- الحكومة : تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة...

* **التمويل غير المباشر**: يعبر هذا النوع عن كل طرق و أساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين . حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية و بعض البنوك ، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ، ثم توزع هذا الإدخارات المالية

على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار و متطلبات مصادر التمويل.

- و هناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى و التي تكون في شكل ضمانات و التي تستعمل عادة في عمليات الإستراد و التصدير مثل الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي ...الخ.

2.3- التمويل المحلي و التمويل الدولي:

- ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق و المؤسسات المالية الداخلية و تمويل مصدر السوق المالية و الهيئات المالية الدولية .

- **التمويل المحلي**: يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشر ة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها ، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها ...الخ) و هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.
- **التمويل الدولي**: هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات ، و الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء و التعمير و بعض المؤسسات الإقليمية ، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية

4- مصادر التمويل الدولي:

إن مصادر التمويل الدولي الرئيسية المتاحة على الصعيد الدولي هي على النحو التالي:

- المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنوك الإقليمية.
- قروض الحكومات الأجنبية والمصارف التجارية.
- المعونات والمنح التي تقدمها الدول الأجنبية للعديد من دول العالم وخاصة منها النامية، أو تلك التي تواجه أزمات اقتصادية حادة أو كوارث طبيعية، أو تلك التي تكون غير قادرة على سداد خدمات ديونها بسبب ضخامة مديونياتها.

1.4- التمويل بواسطة المؤسسات المالية الدولية:

من أهم مؤسسات التمويل الدولي نذكر: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومجموعة البنوك الإقليمية المنتشرة في كافة أرجاء العالم ومنها: مصرف الاستثمار الأوروبي، مصرف التنمية للدول الأمريكية والصناديق والبنوك الإقليمية العربية والإفريقية والأسيوية وغيرها.

أ-التمويل عن طريق صندوق النقد الدولي: يتمحور الدور التمويلي لهذا الصندوق حول تقديم القروض المتوسطة والقصيرة الأجل للدول الأعضاء في هذه المؤسسة، وذلك لمعالجة مسائل العجز في موازين المدفوعات، أو لإعادة جدولة الديون الخارجية للدول الأعضاء التي تعاني من هذا النوع من المشكلات.

ب- التمويل عن طريق مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تتكون هذه المجموعة من المؤسسات المالية الدولية التالية:

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**:تقوم هذه المؤسسة بتقديم القروض للحكومات دون الأفراد بضمانات الحكومات نفسها مقابل أسعار فائدة متوازية مع أسعار الفائدة السائدة في أسواق المال الدولية.وهذه القروض تكون في الغالب قروض طويلة الأجل مع فترة سماح معينة وتكون موجهة في الغالب لتمويل القطاعات الزراعية والتنمية الريفية للدول المقترضة.
- **مؤسسة التمويل الدولية**:تم إنشاء هذه المؤسسة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1956 ومن أهم أهدافها:

–تشجيع الاستثمار الخاص الوطني في الدول النامية.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي على دخول أسواق الدول النامية من خلال إقامة مشروعات مستقلة أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات الوطنية (مشاريع مشتركة).

– تقديم قروض طويلة الأجل لمشروعات القطاع الخاص دون اشتراط ضمان الحكومة بالأسعار التجارية السائدة.

- **هيئة التنمية الدولية**: أنشئت هذه الهيئة أيضا من قبل البنك الدولي وبمعونته سنة 1960 من أجل تحقيق الأهداف التالية:

–تقديم القروض الميسرة للدول النامية الأكثر فقرا عن طريق الجهاز الإداري للبنك الدولي.

– تقديم القروض للحكومات فقط وخاصة بالنسبة للدول التي لا يتجاوز فيها متوسط الدخل الفردي السنوي حدا معينا.

ولكن نظرا لمحدودية موارد هذه الهيئة المالية يجعلها أكثر تشددا في اختيار الدولة القابلة للإقراض.

2.4– التمويل بواسطة الحكومات الأجنبية والمصارف التجارية الدولية والإقليمية:

تقدم الحكومات الأجنبية والمصارف التجارية الدولية والإقليمية قروض متوسطة وطويلة الأجل للحكومات خاصة في الدول النامية بشروط لا تقل قسوة عن شروط كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

3.4– معونات ومنح الحكومات الأجنبية:في العادة تكون المنح والمعونات من الحكومات الأجنبية في شكل معونات مادية وفنية واستخدام خبراء من البلد المانح لإجراء دراسات وتقديم استشارات بتكاليف باهظة جدا مما يفقد المنحة أو المعونة معناها وبعدها الاقتصادي أو الفني الحقيقي بالنسبة للدولة المتلقية، وفي حالات كثيرة تستخدم الدول المتلقية المنح والمعونات من الحكومات الأجنبية لزيادة الإنفاق الحكومي الإداري مما يستبعد أي أثر تنموي لهذه المعونات والمنح.وأحيانا تكون المنح على شكل سلع وخدمات تقدم للدول النامية بأسعار مرتفعة نسبيا[1].

كما يتم تمويل الشركات الدولية عن طريق:

- **التمويل بالدين**: حيث بإمكان الشركات الدولية أن تصدر وتطرح سندات مقومة بعملات أجنبية مختلفة يتم تداولها في الأسواق المالية الدولية مقابل حصولها على التمويل اللازم.

- **التمويل بواسطة حقوق المساهمين**:لا تعتبر القروض التي تحصل عليها الشركات الدولية المصدر الوحيد في تمويل عملياتها، حيث يساهم المساهمون في الشركة في تأمين احتياجاتها من السيولة النقدية في إطار ما يسمى بحقوق المساهمين.
- كما أن هناك مصدر آخر للتمويل للشركات ومتعددة الجنسيات ألا وهو قيام هذه الشركات بطرح أسهمها وسنداتها خارج البورصات المحلية، بحيث أصبح بإمكان ما يسمى بالصناديق الاستثمارية أن تستثمر أموالها في أسهم شركات دولية مختلفة داخل وخارج حدودها الإقليمية، كما أن سماح البورصات المحلية بدخول الأجانب إلى أسواقها و التعامل مع أوراقها المالية وسنداتها سيولد مصدرا من مصادر لتمويل الشركات العالمية.